أفول مكانة بريطانيا العالمية ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩

أ.م. د علي حسين علي العلواني
جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية

د. محمد يحيى أحمد الجوعاني
جامعة الأنبار / كلية الآداب

المستخلص

أن اختيار الباحثين الدكتور محمد يحيى أحمد الجوعاني / مدرس في قسم التاريخ - كلية الآداب / جامعة الأنبار،وعلي حسين علي / الأستاذ المساعد في قسم التاريخ _ كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الأنبار، لموضوع أفول مكانة بريطانيا العالمية ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩، وذلك للكشف عن أسباب ذلك الأفول الذي أثيرت عليه العديد من علامات الاستفهام وردود الأفعال، فضلاً عن أهم النتائج السياسية والاقتصادية بل وحتى الاجتماعية التي جاءت انعكاسا لذلك الأفول غير المتوقع لدولة عظمى قطعت أشواطاً طويلة ومهمة في مجالات متعددة في الإنتاج بكافة أنواعه والعلوم والاختراعات، إذ يكفي القول أن أول دولة أوربية قامت فيها وازدهرت الثورة الصناعية هي بريطانيا، إذن بحق يستحق هذا الموضوع الكتابة فيه وإبراز الجوانب الخفية وإزالة علامات الاستفهام تلك التي أثيرت حوله.

demise of the status of Britain's global inter-war 1919 -1939

That the choice of researchers Dr. Mohammed Yahya
Ahmed Jawani /Lecturer in the Department of History, Faculty of
Anbar, and Ali Hussein Ali / Assistant Professor Arts / University of
Faculty of Education for the -in the Department of History
Humanities/ University of Anbar,

Abstract

the subject of the demise of the status of Britain's global inter-war 1919 -1939, and that to reveal the reasons for this decline, which was raised by many of the signs are the results of political, economic and even social, which was a reflection of the decline is not expected for a superpower gone to great lengths and important in several areas in the production of all kinds, science and inventions, it’s sufficient to say that the first European country in which the flourished and the Industrial Revolution is Britain, so truly worthy of subject to type and to highlight the hidden aspects and remove the the .question marks around that

المقدمة

كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى الدولة الأقوى عالمياً من الناحية الإقتصادية والعسكرية والسياسية، وذلك من جراء التقدم الذي حققته قبل الحرب في جميع المجالات الصناعية

والزراعية والإنتاجية وسيطرتها المحكمة على دول الكومنولث والمستعمرات التابعة للتاج البريطاني، إضافة الى أنها الدولة الأولى في تقديم القروض في العالم.

ولكن بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩ شهدت بريطانيا أفولاً في مكانتها العالمية وأصبحت دولة بحاجة الى القروض وتراجع اقتصادها بشكل كبير في الوقت الذي تنامت اقتصاديات الدول الأوربية الأخرى ، وأصبحت تتبع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بل أنها كانت مترددة وغير قادرة على فرض إرادتها على الساحة الدولية كما كانت عليه قبل الحرب، وفقدت كذلك سيطرتها على دول الكومنولث.

أما عن سبب اختيارنا لموضوع أفول مكانة بريطانيا العالمية ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩، فهو لأن عام ١٩١٩ شهد المرحلة الأولى والوهمية للسلام العالمي وإنتهاء الحرب، أما عام ١٩٣٩، فقد شهد إندلاع الحرب العامية الثانية ودخول بريطانيا غمار هذه الحرب على الرغم من عدم إستعدادها لها.

تضمن هذا البحث فصلين، إشتمل الفصل الأول الذي حمل عنوان(تدهور مكانة بريطانيا من الناحيتين الإقتصادية والإنتاجية) على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تدهور الإقتصاد البريطاني بسبب الحرب العالمية الأولى وتراجع إنتاج بريطانيا، في حين تطرق المبحث الثاني الى الأزمة الإقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، وأثرها على إقتصاد بريطانيا، فيما إختص المبحث الثالث بإجراء مقارنة بين إقتصاد بريطانيا مع إقتصاديات الدول الأخرى، أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان(تدهور مكانة بريطانيا الداخلية والخارجية بسبب الحرب العالمية الأولى)، فقد تضمن مبحثين، المبحث الأول تناول أثر الحرب على الناحية الإجتماعية في بريطانيا، في حين تطرق المبحث الثاني الى تراجع مكانة بريطانيا السياسية تجاه القضايا الأوربية والدولية.

إعتمدنا في إعداد هذا البحث على مجموعة من المصادر الأجنبية منها والعربية والتي كانت لها صلة مباشرة بهذا الموضوع وتضمنت معلومات قيمة، مثال على ذلك كتاب (European Historical statistics, 1750-1970) لـ (B.R. Mitchell) غير مترجم والذي إحتوى إحصائيات مهمة، أما عن الكتب العربية فقد كان كتاب (التاريخ المعاصر- أوربا ١٨٧١-١٩٤٥) لـ (عبد العزيز سليمان نوار) من الكتب العربية الذي أفاد البحث.

كما تضمن البحث أيضاً خاتمة التي إحتوت على أهم الإستنتاجات التي توصل إليها الباحث. فضلاً عن قائمة المصادر.

ختاماً ندعو من الله العلي القدير أن يوفقنا في إعطاء صورة جيدة عن موضوع مهم كهذا الموضوع الذي يمثل عصب السياسة في القارة الأوربية خلال مدة حرجة من تاريخ العالم تلك التي إمتدت من ١٩١٩- ١٩٣٩.

الفصل الأول
تدهور مكانة بريطانيا من الناحيتين الإقتصادية والإنتاجية

كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى الدولة الأقوى عالمياً من الناحية العسكرية والسياسية والإقتصادية، وكانت لها مكانتها ودورها المؤثر في الأحداث الدولية قبل الحرب[١]، كما أنها كانت تعد منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى من أكثر الدول الأوربية إستقراراً وإزدهاراً وكان الشعب الانكليزي يشعر بتفوقه على بقية شعوب القارة الأوربية وذلك لعدة عوامل أهمها الإستقرار ،اذ أن بريطانيا لم تتعرض لأي غزو أجنبي في وقت لم تسلم معظم دول أوربا خلال القرن التاسع عشر من الوقوع لفترة تطول أو تقصر تحت سيطرة دولة غازية[١] .

المبحث الأول :- أثر الحرب على الإقتصاد البريطاني

امتلكت بريطانيا أسطولاً تجارياً كبيراً وكانت الدولة البحرية الأولى في العالم بحكم موقعها الجغرافي وقوتها العسكرية البحرية، لذلك كانت تحتكر النقل البحري وكانت نسبتها من نقل التجارة العالمية عام ١٩١٤ حوالي (٦١%)، كما أنها كانت الدولة الصناعية الأولى في العالم حيث كان يطلق عليها إسم ((ورشة العالم)) بل أنها كانت أكبر مصرف للعالم إذ كانت تقدم القروض قبل الحرب في حين أصبحت خلال فترة ما بين الحربين دولة بحاجة الى القروض من أجل النهوض وإصلاح الدمار الذي خيم عليها من جراء الحرب [٢].

لقد كان تأثير هذه الحرب كبيراً جداً على بريطانيا فقد بلغت خسائرها البشرية من القتلى ثلاثة أرباع المليون وهم يشكلون (٩%) من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٠ – ٤٥ سنة) في حين وصل عدد الجرحى الى (١,٧٠٠,٠٠٠) وهذا يعني أن (٢٠%) من القوة الإنتاجية البريطانية أصبحت عاطلة، أما التكاليف المادية التي خسرتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى فقد قدرت بـ (١٤) مليار جنيه إسترليني، الا أن افدح الخسائر التي منيت بها بريطانيا كانت في أسطولها التجاري فقد دمرت أكثر من (٢٥٠٠) سفينة بريطانية كان وزنها يقارب (٧٠٠) مليون طن أي (٤٠%) من الأسطول البريطاني أصبح خارج العمل[٣].

قامت بريطانيا حالها حال الدول الأوربية الأخرى على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ بتوجيه سياستها وقدراتها الإقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، تلك الحرب التي أنهكت إقتصاد بريطانيا وخرجت منها مضعضعة ومنهوكة القوى مادياً ومعنوياً[٤]، ومن ناحية أخرى فأن بريطانيا خسرت بسبب الحرب حوالي (¼) إستثماراتها في الخارج والتي قدرت بـ (٤) مليار جنيه إسترليني، وبذلك تكون بريطانيا قد فقدت الأسواق التي كانت تعتمد عليها في تصريف منتوجاتها، في حين إستغلت دولاً أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ذلك الضعف الذي أصاب بريطانيا، فأخذت تضخ البضائع على تلك الأسواق بغية تعويض المنتوجات البريطانية[٥]، فقد زادت الولايات المتحدة من إنتاجها خلال فترة الحرب بنسبة (٢٠%)، وكذلك اليابان التي زادت من إنتاجها بنسبة (٧٥%) مما كان له أثراً سلبياً على الإقتصاد الإنكليزي[٦]، كما أن بعض دول الدومنيون[٧]، ودولاً أخرى بدأت بعملية التصنيع في بلدانها منها كندا والبرازيل والأرجنتين والهند[٨]، فعلى سبيل المثال فأن كندا أشترت من بريطانيا أقل بمرتين مما إشترته منها عام ١٩١٤ في حين إشترت من الهند أكثر من النصف بقليل[٩].

لقد تمثلت نتائج الحرب المنظورة وغير المنظورة بفقدان بريطانيا لمكانتها الإقتصادية وعدم قدرتها على إستعادة تلك المكانة بين دول العالم كما كانت عليه سابقاً، فعلى سبيل المثال فأن إستهلاك بريطانيا من الأقطان الخام كان في إنخفاض مستمر كما هو مبين في الجدول التالي : -

جدول رقم (١)

الأعوام	كمية الأقطان ب (طن المتري)
١٩١٣	٩٨٨ ألف
١٩١٤	٩٤٢ ألف
١٩١٧	٨١٦ ألف
١٩١٨	٦٩٢ ألف
١٩١٩	٦٨٠ ألف
١٩٢٢	٦٣٩ ألف
١٩٢٣	٦١٨ ألف[١٠]

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد المغازل في بريطانيا فأننا نلاحظ أن هناك إنخفاضاً في عددها كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (٢)

الأعوام	عدد المغازل
١٩١٣	٥٥,٦٥٣,٠٠٠ مليون
١٩٢٠	٥٨,٩٩٢,٠٠٠ مليون
١٩٢٣	٥٦,٥٨٣,٠٠٠ مليون[١١]

وهذا يعني أن (٤٠%) من الصناعات القطنية في بريطانيا كانت قد تدهورت في حين شهدت دول أخرى زيادة في عدد المغازل منها على سبيل المثال روسيا التي كان عدد المغازل فيها عام ١٩٢٠ (٧,٢٠٠,٠٠٠ مغزل) ثم أرتفع عددها في عام ١٩٣٩ ليصبح (١٠,٣٥٠,٠٠٠ مغزل)[١٢].

أما عن صناعة الفحم فقد شهدت هي الأخرى ركوداً بسبب حلول مصدر أخر من مصادر الطاقة محلها وهي ((الطاقة الكهربائية))، لذلك سجل إنتاج الفحم في بريطانيا إنخفاضاً ملحوضاً كما هو مبين في الجدول التالي :-

جدول رقم (٣)

الأعوام	كمية الفحم المنتجة
١٩١٣	٢٩٢ مليون طن
١٩١٥	٢٦٩ مليون طن
١٩١٩	٢٣٣,٤ مليون طن
١٩٢٠	٢٣٣,٢ مليون طن[١٣]

وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج بريطانيا من الحديد الذي إنخفض هو الأخر عما كان عليه قبل عام ١٩١٤ كما هو مبين في الجدول التالي :-

جدول رقم (٤)

الأعوام	إنتاج الحديد
١٩١٣	١٦,٢٥٤,٠٠٠ مليون
١٩١٥	١٤,٤٦٣,٠٠٠ مليون
١٩١٦	١٣,٧١٢,٠٠٠ مليون
١٩٢٠	١٢,٩١١,٠٠٠ مليون[١٤]

حاولت بريطانيا القيام بإجراء بهدف حل هذه المشكلة من خلال السيطرة على الإنتاج بكل أنواعه ولكن دون جدوى لأسباب تعلق البعض منها بالنقص الشديد في الأيدي العاملة من جراء الحرب[١٥]، ويمكن توضيح ذلك التناقص في أعداد الأيدي العاملة في بريطانيا من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (٥)

الأعوام	الصناعات
١٩٢١	١,٣٩٦
١٩٣١	١,٢٧٢
١٩٥١	٨٤٧[١٦]

أما بالنسبة للزراعة في بريطانيا، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت تخلفاً واضحاً وكانت الأراضي تباع وتستثمر في الصناعة[١٧]، أما من الناحية التجارية، فهناك إحصائيات تشير الى إنخفاض الصادرات البريطانية مقابل إرتفاع الإستيرادات الأمر الذي سبب عجزاً في ميزان المدفوعات ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (٦)

الأعوام	التصدير	الإستيراد	العجز
١٩١٤	٤٣١مليون جنيه	٦٩٧مليون جنيه	٩٥مليون جنيه
١٩١٥	٣٨٥مليون جنيه	٨٥٢مليون جنيه	٩٩مليون جنيه
١٩١٦	٥٠٦مليون جنية	٩٤٩ مليون جنيه	٩٨ مليون جنيه
١٩١٧	٥٢٧مليون جنيه	١,٠٦٤مليون جنيه	٧٠ مليون جنيه
١٩١٨	٥٠١مليون جنيه	١,٣١٦مليون جنيه	٣١ مليون جنيه
١٩١٩	٧٩٩مليون جنيه	١,٦٢٦مليون جنيه	١٦٥مليون جنيه
١٩٢٣	٧٦٧مليون جنيه	١,٠٩٦مليون جنيه	١١٩مليون جنيه
١٩٢٧	٧٠٩مليون جنيه	١,٢١٨مليون جنيه	١٢٣مليون جنيه[١٨]

لقد حملت الحرب العالمية الأولى لبريطانيا يقظة مؤلمة، فقد دفعت بريطانيا ثمناً باهضاً وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطراً كبيراً على مركزها المتميز، اذ حلت نيويورك محل لندن كمركز للتجارة العالمية وإرتفع الدولار الأمريكي على حساب الجنيه الإسترليني، فحاولت بريطانيا إعادة الجنيه الى ما كانت عليه قبل عام ١٩١٤، فلجأت الى ممارسة إنكماش نقدي قاسي برفع معدل الفائدة وإجراء تعادل دقيق للموازنة مما أدى الى إرتفاع قيمة الجنيه الإسترليني، وفي نيسان عام ١٩٢٢ أعطي له دور نقدي عالمي أثناء مؤتمر جنوا وعاد الإسترليني ليصبح نقداً احتياطياً، وفي عام ١٩٢٥ أقر رسمياً تحويل النقد الى ذهب، فكانت لهذه الإجراءات عدة نتائج منها إرتفاع العجز التجاري كثيراً بسبب بيع المنتجات البريطانية بأسعار خاسرة[١٩]، وكذلك إرتفعت معدلات البطالة الأمر الذي أدى الى حدوث تضخم نقدي خطير[٢٠]، إذ تفاقمت أزمة البطالة في بريطانيا كثيراً، ففي نيسان عام ١٩٢٠ دب الركود الإقتصادي فيها وظهرت معالم التضخم والبطالة

ومما عمق من أثار هذا الركود هو الإقتصاد العالمي الذي كان يعاني هو الأخر من إرباك عام، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد شرعت عدة قوانين لمواجهة تلك الإضطرابات منها قانون الإسكان وتخطيط المدن وقانون التأمين ضد البطالة[٢١]، التي بلغت في عام ١٩٢١ حوالي (١٧,٨%) عاطل عن العمل[٢٢]، الا أن تلك الإجراءات لم تجدي نفعاً لذلك لجأت الحكومة البريطانية الى إستخدام القوة العسكرية لأنهاء تحالف أقامته ثلاث نقابات عمالية هي نقابة عمال مناجم الفحم ونقابة عمال سكك الحديد ونقابة عمال النقل، وفي عام ١٩٢٥ لجأت شركات المناجم الى تخفيض أجور العمال وحاولت مرة أخرى في عام ١٩٢٦ ولكن دون جدوى بسبب رفض إتحاد نقابات العمال الذي قام بدوره بفرض شروط على أصحاب المناجم الذين رفضوها، فتوقف العمل مما أدى الى تفاقم البطالة[٢٣].

وإذا ما رجعنا الى أيام العمل التي خسرتها بريطانيا من جراء البطالة، فنجد أنـــها خسرت في عام ١٩١٤ (٩,٨٧٨,٠٠٠ يوم عمل) ثم إرتفعت في عام ١٩١٩ لتصل الى (٣٤,٩٦٩,٠٠٠ يوم عمل)، وفي عام ١٩٢٦ بلغت خسارة بريطانيا (١٦٢,٢٣٣,٠٠٠ يوم عمل)[٢٤].

المبحث الثاني :- تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد البريطاني

في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحاول إستعادة إستقرارها وعافيتها من تأثيرات الحرب العالمية الأولى، حدثت أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٩ وإمتدت أثارها الى بريطانيا التي وضعت مصارفها موالاً طائلة في المانيا الأمر الذي أدى الى هجرة الاموال البريطانية والذهب، وإنخفض سعر الجنيه الإسترليني، وحدثت أزمة سياسية في بريطانيا حيث إستقالة حكومة العمال وتشكلت حكومة وطنية أئتلافية عام ١٩٣١ التي قررت بدورها التخلي عن العملة الذهبية وتخفيض النفقات الحكومية[٢٥].

تفاقمت الأزمة الإقتصادية في بريطانيا حيث إنخفضت أسعار البضائع بكافة أنواعها الى الثلث، وكذلك أسعار المنتوجات الزراعية والصناعية، وإنخفضت أيضا نسبة التجارة الخارجية مما أدى الى بطالة فضيعة في بريطانيا[٢٦]، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في كانون الأول عام ١٩٣٠ مليونين ونصف المليون عاطل[٢٧].

لقد كان تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية شديداً على بريطانيا حيث كان لها تأثيراً مباشراً على جميع المجالات الإنتاجية والإقتصادية فيها، فعلى سبيل المثال سجل إستهلاك الأقطان في بريطانيا إنخفاضاً واضحاً كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (٧)

الأعوام	كمية الأقطان ب (الطن المتري)
١٩٣٠	٥٧٧ ألف
١٩٣٢	٥٧٠ ألف
١٩٣٣	٥٣٤ ألف
١٩٣٨	٥٠٣ ألف[٢٨]

كما إنخفض عدد المغازل في بريطانيا بسبب الأزمة الإقتصادية، كما هو واضحاً في الجدول التالي:-

جدول رقم (٨)

الأعوام	عدد المغازل

١٩٣٥	٤٣,٧٥٦,٠٠٠ مليون
١٩٣٦	٤٢,٣٠٧,٠٠٠ مليون
١٩٣٧	٣٩,٩٣٨,٠٠٠ مليون
١٩٣٨	٣٧,٣٤٠,٠٠٠ مليون
١٩٣٩	٣٦,٣٢٢,٠٠٠ مليون[٢٩]

وكذلك كان تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية واضحاً على إنتاج الفحم في بريطانيا الذي إنخفض إنتاجه كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (٩)

الأعوام	كمية الفحم المنتجة
١٩٣٦	٢٣٢ مليون طن
١٩٣٨	٢٣٠ مليون طن[٣٠]

كما طال تأثير الأزمة الإقتصادية إنتاج بريطانيا من الحديد كما مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (١٠)

الأعوام	إنتاج الحديد
١٩٣٠	١١,٨١٣,٠٠٠ مليون
١٩٣١	٧,٧٤٨,٠٠٠ مليون
١٩٣٢	٧,٤٤٦,٠٠٠ مليون[٣١]

ومن الجوانب الإقتصادية الأخرى التي تأثرت من جراء الأزمة الإقتصادية العالمية في بريطانيا هي الزراعة، فقد إنخفض الإنتاج الزراعي بشكل ملموس مما أثر على الدخل القومي في بريطانيا، فخلال الفترة الممتدة من ١٩٢٤- ١٩٢٩ كانت نسبة عوائد الزراعة للدخل القومي هي (٣,٨%)، وبين عامي ١٩٣٠- ١٩٣٤ إنخفضت الى (٣,٦%) ثم إنخفضت الى (٣,٤%) بين عامي ١٩٣٥- ١٩٣٩، أعطت هذه الإحصائيات صورة واضحة عن مدى تدهور الحالة الإقتصادية في بريطانيا والتي أثرت أيضا على سياستها الخارجية[٣٢].

أما من الناحية التجارية فقد كانت للأزمة الإقتصادية أثراً في إنخفاض الصادرات البريطانية وإرتفاع إستيراداتها مما أدى الى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات البريطاني[٣٣].

نتيجة لكل هذه الظروف السيئة حاولت بريطانيا تكييف نفسها لتجاوز الأزمة ، فانتهجت لمعالجة تلك الأوضاع مايلي:-

١- تبديل السياسة النقدية: لقد أرادت بريطانيا في عام ١٩١٩ الـتعاون بين الجنيه والدولار مما زاد من تفاقم الصعوبات الاقتصادية في بريطانيا ، اذ ضايقت الصادرات وكان من نتائج تلك السياسة أنها اصطدمت بمصالح كبار أصحاب المصارف و أوساط لندن[34].

٢- إقامة نظام التفضيل الكمركي : عن طريق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والسياسي بالتضامن مع مستعمرات الدومنيون ومستعمرات التاج[35] ، وان الجنيه الإسترليني قد انخفضت قيمته نتيجة لذلك وهذا الانخفاض كان يجب ان يساعد الصناعات البريطانية على استعادة الوضع الذي فقدته في الأسواق الخارجية ، ولكن الصادرات البريطانية اصطدمت بتدابير دفاعية لم تقم بها الدول الأجنبية

فحسب بل دول الدومنيون على سبيل المثال ان كندا زادت من الرسوم الكمر كية على البضائع الآتية من بريطانيا، لذلك رأى المحافظون بأنه يجب تبديل السياسة الاقتصادية ووضع نظام كمركي يحمي الإنتاج القومي بشكل يجعل الدول الأجنبية تدفع غالباً ثمن ماتريد وتدفعها الى المفاوضة مع بريطانيا لعقد معاهدات تجارية،كما يعمل هذا النظام على حث دول الدومنيون على تبني موقف يتلاءم مع المصالح البريطانية [36]،وقد حاولت الحكومة البريطانية تحقيق هذه السياسة(سياسة التفضيل الإمبراطوري) في مؤتمر رؤساء وزارات الإمبراطورية الذي عقد في أوتاوا عام ١٩٣٢[37]، والذي حصلت بموجبه دول الكومنولث على تعريفة كمزكية مميزة وكانت الحكومة البريطانية قد اقترحت الأخذ بمبدأ التبادل الحر الا أن أعضاء الكومنولث فضلوا تخفيض الرسوم من أجل حماية اقتـصادهم، وقد ارتـفعت حصة الكومنولث بين عام ١٩٢٩- ١٩٣٩ بـنسبة(١٠,٨%)من مجمل التجارة البريطانية [38]. .

وكانت نتيجة هذا النظام ان أفاد المبادلات التجارية داخل الإمبراطورية البريطانية . بالمقابل أبطأ المبادلات التجارية بين الإمبراطورية البريطانية و الدول الأوربية الأخرى ولاشك في ان هذه السياسة تدعو الى شد أواصر الوحدة داخل الإمبراطورية لكنها تعني أيضا العدول عن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا منذ عام ١٨٤٦ ، تلك السياسة المبنية على نظام المبادلة الحرة التي كانت بالنسبة للبريطانيين مصدر الرفاه الاقتصادي[٣٩]

المبحث الثالث:- تنامي اقتصاديات الدول الأوربية مقارنة مع تدهور الاقتصاد البريطاني

لقد كان تأثير الحرب العالمية الأولى شديداً جداً على بريطانيا حيث أقفلت العديد من المصانع أبوابها مما أدى الى تعثر إنتاجها بسبب عدم وجود منافذ للتصدير بحكم إشتداد المنافسة الأجنبية كما إرتفعت معدلات البطالة فيها وإزداد عدد العاطلين عن العمل[٤٠]، ومن جانب أخر فقدت بريطانيا أسواقها التي كانت تعتمد عليها في تصريف منتوجاتها بسبب تحول إنتاجها من الإنتاج السلمي الى الإنتاج الحربي، حيث بدأ التركيز على الجانب العسكري، وقد إستغلت بعض الدول هذا الجانب وأخذت تعوض المنتوجات البريطانية في تلك الأسواق، فأدى ذلك الى تدهور عام في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية في بريطانيا[٤١].

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإنخفاض في إستهلاك الأقطان في بريطانيا [٤٢]، في حين كانت هناك دول تستورد المنسوجات القطنية من بريطانيا قبل عام ١٩١٤ وكانت سوقاً لتصريف تلك المنسوجات، ثم أصبحت بعد الحرب دولاً منتجة ومصدرة للمنسوجات، فعلى سبيل المثال روسيا التي كانت تنتج في عام ١٩١٣ (٤٢٤ ألف طن متري) ثم ارتفع إنتاجها في عام ١٩٣٨ ليصل الى (٨٩٣ ألف طن متري) كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (١١)

الأعوام	استهلاك روسيا من الأقطان
١٩٣٥	٤٣٧الف طن
١٩٣٦	٥٩٦الف طن
١٩٣٧	٧١٧الف طن
١٩٣٨	٨٩٣الف طن[٤٣]

كما ينطبق الامر على يوغسلافيا التي كان إنتاجها في عام ١٩٢٠ (١٤ ألف طن متري) ارتفع خلال الأعوام اللاحقة بشكل كبيركما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٢)

الأعوام	استهلاك يوغسلافيا من الأقطان ب (طن المتري)
١٩٢٠	١٤ ألف طن
١٩٢١	٣٨ ألف طن
١٩٢٢	٤٢ ألف طن
١٩٢٣	٤٥ ألف طن
١٩٢٤	٥٠ ألف طن
١٩٢٥	٥٧ ألف طن
١٩٢٦	٦٩ ألف طن
١٩٢٨	٧٠ ألف طن
١٩٢٩	٧٦ ألف طن
١٩٣٠	٨٨ ألف طن
١٩٣٣	١٠٥ ألف طن
١٩٣٤	١٤٦ ألف طن
١٩٣٥	١٤٩ ألف طن
١٩٣٦	١٦٨ ألف طن
١٩٣٧	٢٠٧ ألف طن
١٩٣٨	٢١٦ ألف طن[٤٤]

وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا التي زاد إنتاجها عن عام ١٩١٣ من (٢٧١ ألف طن متري) ليصل في عام ١٩٣٣ الى (٣٤٩ ألف طن متري) كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٣)

الأعوام	كمية الأقطان ب (الطن المتري)
١٩١٣	٢٧١ ألف طن
١٩٢٥	٣١٧ ألف طن
١٩٢٦	٣٤٤ ألف طن
١٩٢٩	٣٥٨ ألف طن
١٩٣٠	٣٦١ ألف طن
١٩٢٦	٣٤٤ ألف طن[٤٥]

وعلى الرغم من ان المانيا خرجت من الحرب العالمية الأولى مهزومة ،الا ان انتاجها للقطن قد زاد في عام١٩٣٣الى أكثر من ثلاثة اضعاف عما كان عليه عام ١٩٢٠ كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٤

الأعوام	كمية الأقطان ب (الطن المتري)
١٩٢٠	١٣٩ ألف طن
١٩٢٢	٢١٨ ألف طن
١٩٢٦	٣٢٧ ألف طن
١٩٢٨	٣٨٨ ألف طن

١٩٢٩	٣٩٣ ألف طن
١٩٣٣	٤١٩ ألف طن[٤٦]

كما شهد عدد المغازل في بريطانيا إنخفاضاً واضحاً[٤٧]، بالمقابل شهدت بعض الدول زيادة في عدد المغازل منها مثلاً روسيا التي كانت عدد المغازل فيها عام ١٩٢٠ (٧,٢٠٠,٠٠٠ مغزل) ثم ارتفع في عام ١٩٣٩ ليصبح عددها (١٠,٣٥٠,٠٠٠ مغزل) كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٥)

الأعوام	عدد المغازل
١٩٢٠	٧٢٠٠٠٠٠
١٩٢٣	٧٢٤٦٠٠٠
١٩٢٨	٧٣١١٠٠٠
١٩٢٩	٧٤٦٥٠٠٠
١٩٣٠	٧٦٢٤٠٠٠
١٩٣٣	٩٢٠٠٠٠٠
١٩٣٤	٩٨٠٠٠٠٠
١٩٣٧	٩٩٠٠٠٠٠
١٩٣٨	١٠٠٥٠٠٠٠
١٩٣٩	١٠٣٥٠٠٠٠[٤٨]

وكذلك شهد إنتاج الفحم في بريطانيا إنخفاضاً هائلاً[٤٩]، لذلك يمكن القول بأن إنتاج أهم مورد من الموارد الإقتصادية في بريطانيا قد شهد إنخفاضاً ولم تعد له أهمية كبرى كما كان عليه قبل عام ١٩١٤ وذلك بسبب حلول مصدر الطاقة الكهربائية محله[٥٠].

أما إنتاج بريطانيا من الحديد فقد أنخفض أيضا عما كان عليه قبل عام ١٩١٤[٥١]، في وقت شهدت فيه بعض الدول إرتفاعاً ملحوظاً في إنتاج الحديد قياساً ببريطانيا، فمثلاً روسيا كان إنتاجها من الحديد في عام ١٩١٥ (٥,٥ مليون ونصف طن) ثم ارتفع في عام ١٩٣٩ ليصل الى مايقارب (٣٠ مليون طن) كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٦)

الأعوام	انتاج الحديد
١٩١٥	٥,٩٤٠
١٩٢٨	٦,١٣٣
١٩٢٩	٧,٩٩٧
١٩٣٠	١٠,٦٦٣
١٩٣١	١٠,٥٩١
١٩٣٢	١٢,٠٨٦
١٩٣٣	١٤,٤٥٥
١٩٣٤	٢١,٥٠٩

١٩٣٥	٣٦,٨٤٥
١٩٣٦	٢٧,٧٧٠
١٩٣٩	٢٩,٩٢١[52]

، وكذلك ألمانيا التي كان إنتاجها في عام ١٩٢٠ (٦ مليون طن)زاد بشكل كبير فأصبح في عام ١٩٣٩ (١٣ مليون طن) كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٧)

الأعوام	انتاج الحديد
١٩١٩	٦,١٥٤
١٩٣٦	٦,٦٥٢
١٩٣٧	٨,٥٢٢
١٩٣٨	١١,١٤٥
١٩٣٩	١٣,٢١١ [٥٣]

على الرغم من ان فرنسا التي عانت من اثار الحرب فقد زاد إنتاجها من ٩,٤١٣ مليون طن عام ١٩١٩ ليصل خلال الأعوام \اللاحقة إلى أكثر من خمسة اضعاف ماانتجته في عام ١٩١٩ كما هو مبين في الجدول التالي٠

جدول رقم (١٨)

الأعوام	انتاج الحديد
١٩١٩	٩,٤١٣
١٩٢٠	١٣,٩٢٢
١٩٢١	١٤,٢٠١
١٩٢٢	٢١,١٠٦
١٩٢٣	٢٣,٣٤٩
١٩٢٤	٢٩,٠٤٤
١٩٢٥	٣٥,٥٩٨
١٩٢٦	٣٩,٣١٩
١٩٢٧	٤٥,٤٨٢
١٩٢٨	٤٩,١٩١
١٩٢٩	٥٠,٧٢٨[54]

يمكن القول من خلال هذه الإحصائيات أن الصناعات التي كانت عماد الإقتصاد البريطاني أصابها التخلف قياساً بالتقدم العلمي الحاصل لدى الدول الأوربية الأخرى نتيجة الإبتكارات التي أنتجت نوعيات جديدة من الصناعات، فظهرت بذلك الإختراعات التكنولوجية التي أحدثت تطوراً في ماكنة الإحتراق الداخلي والمحركات ذات الفولتية العالية[٥٥].

وإذا ما قارنا بين الصادرات والإستيرادات البريطانية وفق الجداول السابقة مع دول أخرى فأننا نجد أن هذه الدول أفضل حالاً من بريطانيا، فروسيا مثلاً كانت نسبة صادراتها في عام ١٩٢٠ تقدر بمليون روبل ثم وصلت في عام ١٩٣٨ الى (٢٣٠ مليون روبل)، بينما كانت نسبة استيراداتها

في عام ١٩٢٠ (٢,٥ مليون روبل)، فوصلت في عام ١٩٣٩ الى (١٦٨ مليون روبل)[٥٦]، أما المانيا التي خرجت مهزومة من الحرب، فكانت نسبة صادراتها تشكل في عام ١٩٢٠ (٣,٧٠٩ مليون جنيه إسترليني) ثم إرتفعت في عام ١٩٣٩ لتصبح (٥,٦٥٣ مليون جنيه إسترليني)، بينما كانت نسبة استيراداتها في عام ١٩٢٠ تشك (٣,٩٢٩ مليون جنيه إسترليني)، فوصلت في عام ١٩٣٩ الى (٥,٤٩٥ مليون جنيه إسترليني)[٥٧]، فأرتفع ميزان المدفوعات الالماني بقوة على أثر إنخفاض الواردات وإرتفاع قيمة الصادرات خلال تلك الفترة[٥٨]، وبينما كان معدل ضريبة الدخل الشخصي في المانيا (١٣.٧٪) فقد أرتفع هذا المعدل في بريطانيا ليصل إلى (٢٣.٧٪) [٥٩].

الفصل الثاني

تدهور مكانة بريطانيا الداخلية والخارجية بسبب الحرب العالمية الأولى

لقد أدت الحرب العالمية الاولى تدهور مكانة بريطانيا الداخلية والخارجية، ففي المجال الداخلي عانت بريطانيا خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٩- ١٩٣٩ من إضطرابات عديدة كان سببها إرتفاع وتدهور أوضاع العمال وحدوث إضرابات عديدة، أما على الصعيد الخارجي، فقد شهدت سياسة بريطانيا الخارجية خلال فترة ما بين الحربين تراجعاً ملحوظاً إتجاه القضايا الأوربية والدولية، إذ أنها لم تعد قادرة على فرض إرادتها بالقوة كما كانت عليه قبل عام ١٩١٤، بل لجأت الى إتباع سياسة التسوية والتهدئة مع أعدائها[٦٠].

المبحث الأول :- أثر الحرب على الأوضاع الداخلية والإجتماعية في بريطانيا

كانت التغيرات الإجتماعية التي طرأت على المجتمع البريطاني من جراء الحرب العالمية الأولى كبيرة جداً، وذلك لان هذه الحرب قد كلفت بريطانيا خسائر فادحة في الارواح[٦١]، إذ فقدت حوالي ثلاثة أرباع المليون هم من القتلى، بالإضافة الى حوالي مليوني جريح، وحتى الذي نجا من هؤلاء الجرحى فقد كتب عليه أن يعيش بقية حياته مقعداً أو عاجزاً مما جعل من هؤلاء نخبة إستهلاكية وليست إنتاجية[٦٢].

توضح هذه التقديرات عدد الخسائر البشرية ومقدار الأضرار التي إنعكست على المجتمع البريطاني خلال فترة ما بعد الحرب، كما أكدت هذه التقديرات أن القتلى والجرحى خلال الحرب كانوا من الرجال، ومن الشباب تحديداً، بينما كانت الخسائر بين النساء قليلة جداً، وقد أدى هذا الى إختلال في التوازن الإجتماعي بين الذكور والاناث، ومما يلفت النظر أن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب كانوا من مواليد الربع الأخير من القرن التاسع عشر أضف الى ذلك أن نسبة المواليد خلال فترة الحرب قد هبطت بسبب إفتراق الأزواج عن زوجاتهم، وبعد الحرب إرتفعت هذه النسبة بسرعة كبيرة مما أثر ذلك على الحركة العلمية واليد العاملة[٦٣].

ومن تأثيرات الحرب الأخرى على الناحية الإجتماعية في بريطانيا إنعكاساتها على حالة العمال من جهة والبرجوازيين من جهة أخرى نظراً لإرتفاع الأسعار على أثر التضخم النقدي في بريطانيا، وقد دلت الإحصائيات أن إرتفاع أسعار المواد الغذائية في بريطانيا قد بلغ (١٠٠%) في حين لم تزد الأجور الا بنسبة (٢٠%) [٦٤]، وقد أدت هذه التطورات التي نتج عنها إنخفاض في أجور العمال وزيادة في ساعات العمل الى حدوث إضطرابات داخلية منها قيام الإضرابات العمالية وتسرب الافكار الشيوعية الى بريطانيا بسبب الجوع والتردي المستمر في الأوضاع الإقتصادية وحالة السخط والتذمر لاسيما في صفوف العمال مما هيأ أرضية خصبة للقوى اليسارية والماركسية لكي تعيد بناء نفسها[٦٥]، وقد شهدت الفترة ١٩١٩- ١٩٢٩ إضرابات عديدة في بريطانيا كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (١٩)

الأعوام	عدد الإضرابات	مجموع الاتحادات العمالية
١٩١٩	١٣٥٢	١٣٦٠
١٩٢٠	١٦٠٧	١٣٨٤
١٩٢١	٧٦٣	١٢٧٥
١٩٢٤	٧١٠	١١٩٤
١٩٢٦	٣٢٣	١١٦٤
١٩٢٩	١٢٥١	١١٣٣[٦٦]

إنعكست هذه الإضرابات وكثرة الاتحادات العمالية والنقابات على الحياة السياسية في بريطانيا حيث تعاقبت الوزارات على الحكم بشكل متعاقب وسريع، وقد أدت هذه الأحداث الى إضطرابات إجتماعية كبيرة تميزت بالعنف، وكانت أخطر هذه الإضرابات تلك التي جرت عام ١٩٢٦ عن طريق عمال المناجم والتي كادت أن تؤدي الى حرب أهلية[٦٧].

من جهة أخرى إنتشرت البطالة في بريطانيا وكان لها تأثيرها السلبي على الإنتاج والإقتصاد البريطاني بل وحتى على الحياة الإجتماعية كما هو مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (٢٠)

الأعوام	عدد العاطلين عن العمل	النسبة بالملايين
	النسبة المئوية	
١٩٢٣	%١١,٦	١,٢٧٥,٠٠٠
١٩٢٦	%١٢,٧	١,٣٨٥,٠٠٠
١٩٣٠	%١٤,٦	١,٩١٧,٠٠٠
١٩٣١	%٢١,٥	٢,٦٣٠,٠٠٠
١٩٣٢	%٢٢,٥	٢,٧٤٥,٠٠٠[٦٨]

ومن نتائج هذه الحرب على الناحية الإجتماعية في بريطانيا أنها عجلت في منح المرأة الكثير من حقوقها في وقت مبكر عن ما كان متوقعاً، فقد كانت المرأة تحصل على حقوقها السياسية والإجتماعية ببطء قبل الحرب، أما بعد الحرب فكان هناك ميل واضح من قبل الحكومات البريطانية المتعاقبة لرفع كثير من القيود السياسية والإجتماعية التي كانت مفروضة على المرأة، فقد قامت بريطانيا أثناء الحرب بحشد كافة الجهود والطاقات من أجل النصر، وبينما إنخرط ملايين الشباب في

الجيش البريطاني أسرعت المرأة لتحل محل الرجل في الأعمال المدنية، وهكذا بدأت تذوب بعض الحواجز التقليدية بين الرجل والمرأة[٦٩].

أما فيما يخص القضايا والأزمات الداخلية، فقد شهدت بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين عدة مشاكل أهمها المشكلة الايرلندية[٧٠]، إذ كانت إيرلندا منذ منتصف القرن التاسع عشر تطمع بالاستقلال الذاتي وبتشريع قانون وطني ولم يمنح لها ذلك الا في عام ١٩١٢ ولكن الحرب حالت دون تطبيقه[٧١]، وبعد انتهاء الحرب كانت إيرلندا قد أصبحت أرضاً ثائرة لا تخضع الا بالقوة القاهرة[٧٢]، وعند انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ حاول الإيرلنديون الحصول على حقوقهم الا أنهم أخفقو في ذلك الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب أهلية حقيقية إستئمرت لمدة ثلاثين شهراً من كانون الثاني عام ١٩١٩ الى تموز عام ١٩٢١، وبعد ذلك عرض لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني المشكلة على أساس التقسيم، أي تقسيم الجزيرة إلى قسمين، بحيث تبقى المناطق البروتستانتية في الشمال جزءاً من بريطانيا، بينما تكون من المناطق الكاثوليكية في الجنوب دولة ذات حكم ذاتي كامل كما هو الحال في كندا وأستراليا، وقد تم اعتماد هذا الحل في أتفاق لسادس كانون الأول عام ١٩٢١ [٧٣].

كانت أخر أزمة داخلية شهدتها بريطانيا قبل إندلاع الحرب العالمية الثانية هي إستقالة الملك إدوارد الثامن في كانون الأول عام ١٩٣٦، وذلك بعد أن أراد الملك الشاب الزواج من أمريكية مطلقة، فلقي هذا الأمر معارضة من قبل الكنيسة الإنجيليكانية ومن الحزب العمالي، مما أجبره على تقديم إستقالته[٧٤].

المبحث الثاني :- تراجع مكانة بريطانيا السياسية تجاه القضايا الأوربية والدولية

شهدت الأوضاع السياسية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى هدوئاً نسبياً قياساً بالدول الأوربية الأخرى، فقد قامت بريطانيا بتسريح جيوشها الضخمة المؤلفة من المجندين بسرعة كبيرة بعد عام ١٩١٨، كما قامت في الوقت نفسه بتفكيك صناعتها الحربية عموماً، وأجرت تخفيضات ضخمة في ميزانية القوات المسلحة كافة بعد تقرير ((جيدز)) في كانون الأول عام ١٩٢١ وهو التقرير الذي وصف بـ ((فأس جيدز)) [٧٥].

لقد إتسمت السياسة البريطانية خلال فترة ما بين الحربين بالتردد والتبعية، فقد أثبتت الأحداث المتلاحقة أن بريطانيا كانت تجر إذيال الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العبارة تعطي توضيحاً للتبعية البريطانية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد شاركت في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في كانون الثاني عام ١٩١٩ كدولة رئيسية الا أنها رفضت التوقيع على معاهدة الأمن الأوربي مع فرنسا لحماية حدود فرنسا من أي هجوم الماني في المستقبل بل أنها ربطت موافقتها بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمر واشنطن الذي عقد بين عامي ١٩٢١- ١٩٢٢ وفي هذا المؤتمر تساوت النسب البحرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مما يدل على تراجع مكانة بريطانيا العالمية[٧٦].

كما يظهر واضحاً أن بريطانيا لم تتراجع مكانتها تجاه القضايا الأوربية فحسب بل أنها كانت عاجزة أيضا من فرض إرادتها على دول الدومنيون التابعة للتاج البريطاني، وذلك عندما أيد رئيس وزراء بريطانيا رمزي ماكدونالد البروتوكول الداعي الى فرض التحكيم الإجباري على أعضاء عصبة الأمم في عام ١٩٢٤ الا أن حكومة المحافظين رفضته بعد ذلك في عام ١٩٢٥ وكان من أسباب هذا الرفض أن دول الدومنيون المتمتعة بالإستقلال الذاتي وعلى رأسها كندا قد عارضت ذلك البروتوكول[٧٧].

لجأت الدول الأوربية بعد أن اخفقوا في تحقيق الأمن والحماية عن طريق العصبة الى عقد الإتفاقيات الإقليمية، فبدأت سلسلة من هذه الإتفاقيات في ((لوكارنو)) عام ١٩٢٥، أهمها :- معاهدة الضمان المتبادل للحدود الفرنسية – الالمانية والفرنسية – البلجيكية، وقد وقعتها كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا وبلجيكا، وكذلك معاهدة فرنسية – بولندية، وفرنسية – تشيكوسلوفاكية لتبادل المساعدات في حالة إعتداء المانيا على أي منهما، لكن بريطانيا رفضت هذه المعاهدة، كما ان المعاهدة الأولى التي وقعتها بريطانيا لم تستطع تنفيذها، إذ كانت عاجزة عن تقديم المساعدة الى المانيا عندما تعرضت للهجوم ألفرنسي على منطقة الروهر الالمانية[٧٨].

وبعد أن وصل هتلر hitler الى الحكم في المانيا عام١٩٣٣ وظهرت سياسته العدوانية تجاه أوربا من خلال خططه التي رسمها في كتابه ((كفاحي)) والتي لا يمكن تحقيقها دون قيام حرب عظمى، فقد قام حال وصوله الى الحكم بقطع علاقات المانيا مع عصبة الأمم[٧٩]، ثم تلا ذلك فرض الخدمة العسكرية الإجبارية والتسليح العلني متحدياً بذلك قرارات مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي وذلك في عام ١٩٣٥، وعمل هتلر بأن يكون لالمانيا الجيش الأول في العالم من حيث القوة والتسليح في غضون السنوات الأربع المقبلة[٨٠]، ووقفت بريطانيا من هذه الإجراءات مكتوفة الأيدي، وكل ما قامت به هو عقد إتفاق مع هتلر في عام ١٩٣٥ يقضي بتحديد السفن في ألمانيا بحيث لا يتجاوز أسطولها (٣٥%) من قوة الأسطول البريطاني وبناء أسطول من الغواصات مساوياً للأسطول البريطاني، وبذلك صادقت بريطانيا على خرق هتلر لمعاهدة فرساي[٨١]، وفي العام التالي تجاوز الإنفاق العسكري في المانيا (١٠٪) من الناتج القومي الإجمالي، وهي أعلى نسبة من أي بلد أوربي أخر في ذلك الوقت[٨٢].

بعد ذلك قام هتلر بتحطيم معاهدة فرساي تماماً في عام ١٩٣٦ عندما أرسل قواته لإحتلال منطقة السين المنزوعة السلاح وإقتصر موقف بريطانيا من هذا الإعتداء على الإحتجاج والتنديد[٨٣].

كانت سياسة تشمبرلن chamberlan رئيس الوزراء البريطاني تقوم على ركيزتين أساسيتين أولهما الوصول الى تفاهم مع هتلر قائم على حماية أوربا من خطر الشيوعية، ودفع هتلر الى الإصطدام مع روسيا، أما الركيزة الثانية إذا ما أصبحت الحرب مع هتلر أمراً لا مفر منه، فعلى بريطانيا ومن ينضم الى محورها أن يجعلوا الإتحاد السوفيتي هو من يتحمل الوزر الأكبر من الحرب بحيث يخرج منها منهوكاً بالشكل الذي يجعل الغرب قادراً على ترويضه، وهذا ما يؤكد عجز بريطانيا عن الوقوف بوجه هتلر وأية دولة معادية أخرى[٨٤]، فعندما غزت إيطاليا الحبشة في عام ١٩٣٥ وإحتلتها لم تتمكن بريطانيا من الوقوف بوجهها، وكذلك الحال عندما نشبت الحرب الأهلية الإسبانية في عام ١٩٣٦ بادرت النازية والفاشية الى دعم الجنرال فرانكو، بينما وقفت بريطانيا وحلفائها على الحياد[٨٥].

كل هذه الأحداث توضح تراجع إمكانيات بريطانيا وقدراتها العسكرية والسياسية عن ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، لذلك لجأت الى إتباع سياسة التهدئة والمساومة إزاء القضايا الأوربية بل وحتى تجاه اليابان واعتداءاتها على الصين وإحتلالها لها في عام ١٩٣٧، دون أن تتخذ بريطانيا أي إجراء ضد اليابان[٨٦].

لقد أدان الرأي العام البريطاني هذه السياسة ((المهادنة))، ولعل أكثر ما أثار إستهجان الرأي العام البريطاني ضد سياسة تشمبرلن هو الإتفاق الذي مثل قمة الخنوع البريطاني لسياسة الإبتزاز النازي[٨٧]، وكان ذلك الإتفاق هو في مؤتمر ميونخ الذي عقد في صباح يوم التاسع العشرون من أيلول عام ١٩٣٨ بحضور هتلر وموسوليني mussolini ودلاديه daladier وتشمبرلن[٨٨]، اذ وافقت بريطانيا وفرنسا في هذا المؤتمر على إعطاء٥٠%) من أراضي السوديت الى المانيا مما جعل حدود دولة تشيكوسلوفاكيا مفتوحة أمام الجيوش الألمانية وهذا ما حدث بالفعل[٨٩].

أستغل هتلر هذا الموقف، ووقع مع السوفييت ميثاقاً في الثالث والعشرين من أب عام ١٩٣٩ وساعد على عقد هذا الإتفاق أن السوفييت قد ترسخت لديهم قناعة بأن الغرب يخططون لزج المانيا في حرب ضدهم خاصة وأنهم لم يدعون لحضور مؤتمر ميونخ، وكان أهم ما تضمنه هذا الميثاق وقوف الإتحاد السوفيتي على الحياد في حالة نشوب حرب بين المانيا والغرب، كما تضمن تعهد بعدم الإعتداء بين الدولتين لمدة عشر سنوات وحوى على ملحق سري نص على إقتسام بولندا وتحديد مصير دول البلطيق بين الدولتين[90]، وقد قاد ذلك الميثاق إلى مهاجمة بولندا من قبل المانيا ونشوب الحرب العالمية الثانية[91]، فبعد يومين من توقيع الميثاق الروسي - الألماني أبرمت بريطانيا وبولندا معاهدة للتعاون المتبادل بينهما لمدة خمسة أعوام[92]. وفي الأول من أيلول عام ١٩٣٩ إجتاحت القوات الالمانية الممر البولندي، فإستنجدت بولندا بالدول الديمقراطية، فلم تجد صدا واسع، وفي مساء اليوم نفسه ظهر تشمبرلن في مجلس العموم وتجددت الأمال في أن يتخلى عن سياسة المهادنة، غير أن شيء من هذا لم يحدث بل أنه حاول التملص من معاهدة التعاون مع بولندا، فأحتج عدد من الوزراء وقرروا الأعتصام في قاعة الإجتماعات وأصروا على ضرورة أعلان الحرب مما أجبر تشمبرلن على الرضوخ للأمر الواقع، ولكنه أرسل إنذاراً نهائياً الى هتلر كمحاولة أخيرة لتجنب الحرب، وعندما لم يستجب هتلر للإنذار أعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩ [93].

وهكذا يتضح مما تقدم أن حكومة تشمبرلن لم تكن تريد الحرب ،لأنها كانت تدرك قوة خصمها وعدم قدرتها على خوض حرب كبرى، الا أن مجلس العموم البريطاني هو الذي فرض الحرب عليها إستجابة لرغبة شعبية عارمة[٩٤].

الخاتمة

تمكنت بريطانيا خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى أن تفرض سيطرتها على العالم، وذلك بحكم قوتها البحرية التجارية والعسكرية وإقتصادها المتين الذي يعتبر سر تفوقها على بقية الدول الأخرى، فدخلت الحرب العالمية الأولى حفاظاً على نفوذها وتفوقها العالمي.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى وخلال فترة ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩ تراجعت مكانة بريطانيا الإقتصادية وتقلص إنتاجها وإزدادت وارداتها على صادراتها، فأدى ذلك الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وإنتشرت البطالة فيها وتدهورت الصناعة والزراعة، في وقت كانت فيه دول أوربية أخرى، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تطوراً في كافة الميادين الصناعية والعسكرية، وظهرت فيها الإختراعات التقنية.

كما نلاحظ أن بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى قد فقدت أسواقها التي كانت تستورد منها المواد الأولية وتصرف فيها منتوجاتها، بينما إستغلت بعض الدول كالولايات المتحدة واليابان ذلك، فأخذت تضاعف من إنتاجها لسد الفراغ الإقتصادي البريطاني، كما أثرت تلك الحرب على الناحية الإجتماعية في بريطانيا، فقد شهدت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٩-١٩٣٩ العديد من الإضرابات بسبب إنتشار البطالة وتدني الأجور وإرتفاع ساعات العمل والأسعار، فأثر ذلك على الإنتاج والصناعة في بريطانيا.

أما بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية، فلم تعد بريطانيا تمتلك تلك القوة والسيادة التي كانت تتمتع بها قبل الحرب العالمية الأولى، فقد أصبحت عاجزة عن الوقوف بوجه السياسة العدوانية لبعض الدول مثل اليابان وإيطاليا، وما مؤتمر ميونخ الذي عقد في عام ١٩٣٨ الا تأكيداً على ذلك العجز، ففي ذلك المؤتمر فرض هتلر إرادته على بريطانيا وحليفتها فرنسا، اللتان وقعتا على تمزيق تشيكوسلوفاكيا أملاً في شراء السلم وتجنب الحرب، الا أن ذلك لم يجدي نفعاً، فقد هاجم هتلر بولندا في الأول من أيلول عام ١٩٣٩، فأعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩ مضطرة.

الهوامش

(١) عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ المعاصر- أوربا ١٨٧١-١٩٤٥، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢)، ص٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٥.
(٣) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٤) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٧٠.
(٥) خزعل البيرماني، التاريخ الإقتصادي، موجز في تاريخ التطور الإقتصادي لأوربا منذ العصور الوسطى حتى بداية الحرب العالمية الثانية، (د. ن، بغداد، ١٩٦٨)، ص٢٧٥.
(٦) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٧) مصطلح يطلق على جميع الدول الأعضاء في الكومنولث، بإستثناء بريطانيا لأنها لم تتبع النظام الجمهوري، ولم يعد هذا المصطلح متداولاً في السنوات الأخيرة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩)، ص٧٣١.
(٨) ج. ب ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩-١٩٤٥، (د. ن، بيروت، ١٩٨٥)، ص١٦٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
(11) B.R. Mitchell, European Historical statistics, 1750-1970, Typeset by Lithoset, Chichester, (London , 1975) p.431.
(12) Ibid., p.435.
(13) Ibid.
(14) Ibid., pp.364-368.
(15) Ibid., pp.388-389.
(١٥) فائق طهبوب ومحمد سعيد حمدان، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨)، ص-ص ٢١٨-٢١٩.
(17) B.R. Mitchell, op. cit., p.163.
(١٧) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(19) B.R. Mitchell, op. cit., p.497.
(١٩) فرانسوا جورج دريفوس ورولان ماركس وريمون بوادوفان، موسوعة تاريخ أوربا العام، ترجمة: حسين حيدر، حيدر، ج٣، ط١ (منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٩٥)، ص٣٩٣.
(٢٠) نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) مقدمة مجلس الى كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص-ص٥٥-٦٣.
(٢١) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي ١٨١٥-١٩٣٩، (دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢)، ص٣٢٠.
(٢٢) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٥٥.
(٢٣) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص-ص٣٢٥-٣٢٦.
(25) B.R. Mitchell, op. cit., p.177.
(٢٥) موسى محمد ال طويرش، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤-١٩٧٥، (دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٩)، ص٩٩-١٠٠.
(٢٦) بيرونوفين، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، (مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٤)، ص ٣٥٥-٣٥٩.
(٢٧) فرانسوا جورج دريفوس وأخرون، المصدر السابق، ص٣٩٤.
(29) B.R. Mitchell, op. cit., p.431.
(30) Ibid., p.435.
(31) Ibid., pp.364-368.
(32)Ibid., pp.388-389.
(٣٢) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(34) B.R. Mitchell, op. cit., p.497.

(٣٤) ج٠ ب ديروزويل ، ص١٨٩
(٣٥) لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: سموحي فوق العادة، (د. ن، بيروت، ١٩٧٠)، ص٩٠.
(٣٦)ج٠ب ديروزويل ، المصدر السابق، ص٣٣٥.
(٣٧) هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩- ١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٩، (دار المعارف، القاهرة، د.ت)، ص٦٢٧.
(٣٨) فرانسو جورج دريفوس وآخرون، المصدر السابق، ص٣٩٥.
(٣٩)ديروزويل ، المصدر السابق، ص٣٣٥-٣٣٦
(٤٠) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٥٥-٦٣.
(٤١) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٤٢) أنظر: الجدول رقم (١)، والجدول رقم (٧).
(44) B.R. Mitchell, op. cit., p.431.
(45) Ibid., p.431.
(46) Ibid., p.430.
(47) Ibid.

(٤٨) أنظر: الجدول رقم (٢)، والجدول رقم (٨).

(49) B.R. Mitchell, op. cit., p.435.
(٥٠) أنظر: الجدول رقم (٣)، والجدول رقم (٩).
(51) B.R. Mitchell, op. cit., p.368.
(٥٢) أنظر: الجدول رقم (٤)، والجدول رقم (١٠).

(53) B.R. Mitchell, op. cit., p.388-389.
(54) Ibid.
(55) Ibid.

(٥٦) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(57) B.R. Mitchell, op. cit., p.497.
(58) Ibid., p.496.
(59) Carr. William, Arms Autarky and Aggression Edward Arnold, (London, 1972)p.53.
(60) Hans. Joachim Braun, The German Economy in the Twentieth Century, ((London, 1990) p.114.
(٦١) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٦٢) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٧٢.
(٦٣) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) بيرونوفن، المصدر السابق،ص١٥٩-١٦٠.
(٦٦) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٥٦-٥٨.
(٦٧) المصدر نفسه، ص٩٣-٩٤.
(٦٨) علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٩٠)، ص٤٣٦.
(69) B.R. Mitchell, op. cit., pp.168-171.
(٧٠) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٧٢-٢٧٤.
(٧١) المصدر نفسه، ص١٧٣.
(٧٢) فرانسو جورج دريفوس وأخرون، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٧٣) هـ. ج. ولز، معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة: عبدالعزيز توفيق جاويد، مج٤، (مطبعة اللجنة للنشر، القاهرة، ١٩٦٥)، ص-ص١٥١٣-١٥١٦.
(٧٤)فرانسو جورج دريفوس وأخرون، المصدر السابق، ص٣٩٤-٣٩٥.
(٧٥) المصدر نفسه، ص٩٥.
(٧٦) براين بوند، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلبي، (دار المأمون للترجمة، بغداد، ١٩٨٨)، ص١٦٣.
(٧٧) يقظان سعدون العامر، المصدر السابق.
(٧٨) أ. ج. جرانت- هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، ج٢، (مؤسسة سجل العرب للنشر، القاهرة، ١٩٦٧)، ص٤٢٠.
(٧٩) المصدر نفسه، ص٤٢٠-٤٢١.
(٨٠) بيرونوفن، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(81) Messerschmidt. Manfred, Foreign Policy and Preparation for War from Germany and the Second World War, (London, 1990) PP.623–624.

(٨٢) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوربا من النهضة الى الحرب الباردة، (المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٢٥٨-٢٥٩.
(83) Hans. Joachim Braun, op. cit., p.85.
(٨٤) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٢٥٩.
(٨٥) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٩٦.
(٨٦) شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٢٥٩.
(٨٧) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٩٦.
(٨٨) المصدر نفسه، ص٩٦-٩٧
(٨٩) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط٢، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د. م، ١٩٨٣)، ص٣٣١.
(٩٠) نشأت كامل، المصدر السابق، ص٩٦.
(٩٠) ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الكبرى بين الحربين، ط١، (مطبعة الولاية، النجف، د.ت)، ص١٩٤.
(92) Kaillis. Aristotle, Fascist Ideology, (London, 2000) p.165.

(٩٣) ربيع حيدر، المصدر السابق، ص ١٩٤.
(٩٤) نشأت كامل، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.
(٩٥) المصدر نفسه، ص١٠٥.

قائمة المصادر

أولاً / الوثائق الأجنبية المنشورة published document

1- B.R. Mitchell, European Historical statistics, 1750-1970, Typeset by Lithoset, Chichester, (London , 1975

ثانياً / الكتب العربية والمترجمة

١- أ. ج. جرانت- هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، ج٢، (مؤسسة سجل العرب للنشر، القاهرة، ١٩٦٧).
٢- براين بوند، الحرب والمجتمع في أوربا١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلبي، (دار المأمون للترجمة، بغداد، ١٩٨٨).
٣- بيدرونوفين، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، (مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٤).
٤- ج.ب ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩-١٩٤٥، (د.ن، بيروت، ١٩٨٥).
٥- خزعل البيرماني، التاريخ الإقتصادي، موجز في تاريخ التطور الإقتصادي لأوربا منذ العصور الوسطى حتى بداية الحرب العالمية الثانية،(د. ن، بغداد، ١٩٦٨).
٦- ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الكبرى بين الحربين، ط١، (مطبعة الولاية، النجف، د.ت).
٧- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط٢، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د. م، ١٩٨٣).
٨- شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق، تاريخ أوربا من النهضة الى الحرب الباردة، (المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠).
٩- عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ المعاصر- أوربا ١٨٧١-١٩٤٥، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢).
١٠- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩).
١١- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٩٠).
١٢- فائق طهبوب ومحمد سعيد حمدان، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨).
١٣- فاضل حسين وكاظم هاشم نغمة، التاريخ الأوربي١٨١٥-١٩٣٩، (دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢).
١٤- فرانسو جورج دريفوس ورولان ماركس وريمون بوادوفان، موسوعة تاريخ أوربا العام، ترجمة: حسين حيدر، ج٣، ط١ (منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٩٥).
١٥- لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: سموحي فوق العادة، (د. ن، بيروت، ١٩٧٠).
١٦- موسى محمد ال طويرش، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤-١٩٧٥، (دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٩).
١٧- هـ.أ.ل. فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٩، (دار المعارف، القاهرة، د.ت).
١٨- هـ. ج. ولز، معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة: عبدالعزيز توفيق جاويد، مج٤، (مطبعة اللجنة للنشر، القاهرة، ١٩٦٥).
١٩- يقظان سعدون العامر، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية التربية (بن رشد)، جامعة بغداد، للعام الدراسي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤.

ثالثاً / الكتب الأجنبية

2- Carr. William, Arms Autarky and Aggression Edward Arnold, (London, 1972).
3- Hans. Joachim Braun, The German Economy in the Twentieth Century, ((London, 1990).
4- Kaillis. Aristotle, Fascist Ideology, (London, 2000).
5- Messerschmidt. Manfred, Foreign Policy and Preparation for War from Germany and the Second World War, (London, 1990).

رابعاً / الرسائل الجامعية

١- نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بـــريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية التربية (بن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٦.